

أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر: بالتطبيق على البنك الأهلي المصري

أ.د. سهير محمود معتوق¹ سحر سعيد صالح عبد اللطيف²

ملخص

استهدفت الدراسة في هذا البحث توضيح أثر الشمول المالي علي الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر، وقياس ذلك الأثر بالتطبيق على البنك الأهلي المصري خلال الفترة (2010-2022) من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى وبالتحديد نموذج قياس (NLS and ARMA) وبالاعتماد على بيانات سلسلة زمنية لمجموعة من المتغيرات المعبرة عن الشمول المالي والأداء المالي للبنك الأهلي المصري خلال فترة الدراسة. ولتحقيق هذا الهدف تم تناول الوضع الاقتصادي للشمول المالي والأداء المالي في مصر في البداية، ثم تم استعراض الإطار النظري للنموذج القياسي المستخدم، وإجراء القياس، وإستخلاص النتائج. وقد توصل البحث إلى وجود أثر إيجابي للشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية، كما تبين عدم وجود علاقة سببية بين كل من عدد الفروع ونقاط البيع ومعدل كفاية رأس المال كمتغيرات مستقلة معبرة عن الشمول المالي ومتغير العائد علي الأصول ومتغير العائد علي حقوق الملكية كمتغيرات تابعة معبرة عن الأداء المالي، بينما توجد علاقة سببية بين ماكينات السحب الآلي كمتغير مستقل والعائد علي الأصول والعائد علي حقوق الملكية للبنك الأهلي المصري.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الأداء المالي، البنوك التجارية، البنك الأهلي المصري.

¹ أستاذ الاقتصاد والاقتصاد النقدي بقسم الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

² مدرس مساعد بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

The impact of financial inclusion on financial performance of commercial banks: applied on National Bank in Egypt

3Abstract

This search aimed to explain and measure the impact of financial inclusion on the financial performance of commercial banks in Egypt, which applied on the National Bank of Egypt. By measuring this impact during the period (2010-2022), using the lest squares method of

Measurement, by (NLS and ARMA) model and relying on Time series data for a set of variables of financial inclusion and financial performance of the National Bank during the study period To achieve this goal, at first the economic situation of financial inclusion and performance in Egypt was initially addressed, then the theoretical framework of the standard model used was reviewed, the measurement procedure was made, and the results were drawn. The research concluded that there is a positive effect of financial inclusion on the financial performance of commercial banks, and it was found that there is no causal relationship between each of the number of branches and points of sale and the capital adequacy rate as independent variables and the variable return on assets and the variable return on equity as dependent variables expressing financial performance While there is a causal relationship between ATMs as an independent variable and return on assets and return on equity of the National Bank in Egypt.

Keywords: financial inclusion, financial performance, commercial banks, National Bank of Egypt.

1/1 مقدمة:

يحظى الشمول المالي بالعديد من الاهتمام من قبل الحكومات والمؤسسات المالية والبنوك المركزية في العديد من الدول نظراً لتأثيره الاقتصادي والاجتماعي، حيث تهدف البنوك المركزية من تطبيق الشمول المالي إلى تيسير الوصول واستخدام المنتجات والخدمات المالية إلي مختلف شرائح المجتمع وتخفيض حجم المستبعدين من الوصول للخدمات المالية.

ويحتل الأداء المالي للبنوك أهمية كبيرة نتيجة الدور المهم الذي يلعبه القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي، حيث يسهم تحليل الأداء المالي للبنوك في توفير المعلومات اللازمة لأصحاب المصالح والتي تشمل فئات (المودعين، والدائنين، والدولة، والمساهمين). فعلي مستوى المودعين يمثل الأداء المالي أداة يستطيع من خلاله المودعون معرفة الربحية الناتجة عن أموالهم المودعة لدي البنك، وبالنسبة للدائنين يعد الأداء المالي وسيلة يستطيع من خلالها معرفة مدي قدرة البنك علي الوفاء بالتزاماته، وعلي مستوى الدولة يساعد التعرف علي الأداء المالي في تعزيز سلامة القطاع المصرفي وتجنب العديد من الأزمات المالية ودعم النشاط الاقتصادي، وبالنسبة للمساهمين يمثل الأداء المالي عامل مهم لمعرفة حجم العائد المحقق علي أموالهم المستثمرة ومن ثم فإن تحسن الأداء المالي ينعكس أثره علي تلك الفئات وبالتالي علي المجتمع والاقتصاد ككل.

حيث تتمثل مشكلة البحث في أن العديد من الدول اتجهت إلى اتباع العديد من الاستراتيجيات والسياسات والتدابير التي تهدف لزيادة تطبيق الشمول المالي للتغلب على مشكلة نقص الخدمات المالية، وضمان وصولها لكافة الفئات، وتقليل عدد السكان المستبعدين من التعامل مع القطاع المصرفي الرسمي، ونظراً للدور المهم والرئيسي الذي تلعبه البنوك التجارية في هذه العملية والاستراتيجيات والسياسات المختلفة التي تتبعها البنوك من ابتكار وتقديم منتجات جديدة وتطوير الخدمات المالية في سبيل زيادة تطبيق الشمول المالي، فمن شأن ذلك التأثير على أدائها

المالي حيث يؤثر الشمول المالي أيضًا في أداء البنوك، وتطوير القطاع البنكي وتعزيز النظام المالي. ونظرًا للجدل الدائر حول هذا الأثر وعدم كفاية الدراسات التي أثبتت العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي للبنوك التجارية بشكل عام وفي مصر بشكل خاص، يُثار التساؤل الآتي:

إلي أي مدى يمكن أن يؤثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر ويسهم في تطويرها، ومن ثم تحسين أداء النظام المالي ككل؟ وفي حال وجود هذا التأثير هل هو إيجابي أم سلبي؟
وتأتى فرضية البحث متمثلة في أن "الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر".

ويتمثل الهدف الرئيسي من البحث في إثبات صحة الفرضية القائم عليها أو عدمها والتعرف على أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر، من خلال قياس ذلك الأثر بالتطبيق على البنك الأهلي المصري باستخدام نموذج قياسي مناسب خلال الفترة (2010-2022).

وتعتمد منهجية البحث لتحقيق هذا الهدف على المنهج النظرى والتطبيقي، حيث يتم استعراض الاطار النظرى للشمول المالي، ثم تناول الجانب التحليلى لوضع ومؤشرات الشمول المالي والأداء المالي في مصر، وأخيرًا الجزء التطبيقي الخاص بقياس الأثر، من خلال توصيف وصياغة النموذج القياسى المقترح، ثم عرض البيانات وإستخلاص النتائج.

وتشتمل خطة البحث على عدة نقاط تتمثل فى الآتى:

- 1- الاطار النظرى للشمول المالي (مفهومه، وأبعاده).
- 2- الاطار التحليلى لمؤشرات الشمول المالي والأداء المالي فى مصر.
- 3- قياس أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية فى مصر بالتطبيق على البنك الأهلى المصرى.

2/1 مفهوم الشمول المالي:

قدمت العديد من الدراسات والأدبيات فى الفكر الاقتصادي، مجموعة مختلفة من المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي، وتتميز تلك التعريفات عبر الدول والمناطق الجغرافية، اعتماداً على مستوى التنمية الاجتماعية والمالية والاقتصادية، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للقطاعات المستبعدة مالياً، والتي لا تتعامل ضمن القطاع المالي الرسمى للدولة، وكذلك مدى إدراك السلطات أو الحكومات لمشكلة الاستبعاد المالي. وبشكل عام فالشمول المالي يشير إلى تقديم الخدمات المالية الرسمية -مثل حساب التوفير الأساسى، والتسهيلات الائتمانية، وخدمات الدفع والتحويلات، والتأمين- للفئات الضعيفة والمهمشة بتكلفة معقولة وجودة مناسبة. (Kumar, 2017, p.119)

وبطريقة أخرى يُشير مصطلح الشمول المالي إلى قدرة الأفراد والشركات فى مجتمع ما - وخاصة الأفراد ذوى الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة- على الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة واستخدامها. (Yoshino & Morgan, 2018, p.1)

أما البنك الدولى فيعرفه بأنه عبارة عن نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات المالية الرسمية من إجمالي عدد السكان، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التى صممت خصيصاً لذلك، بجانب القيام بعملية التثقيف والتعليم المالى بهدف تعزيز الرفاهية المالية (World Bank, 2014, p.21). فالشمول المالى وفقاً لتعريف البنك الدولى لا يقتصر فقط على وصول الأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة لتلبية احتياجاتهم، بأسعار معقولة، وإنما امتلاك القدرات والمهارات والمعرفة والفهم لتحقيق أفضل استخدام لتلك المنتجات والخدمات.

أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر: بالتطبيق على البنك الأهلي المصري

وأضاف البنك المركزي المصري في تعريفه للشمول المالي بعدًا جديدًا يتمثل في ضرورة توفير الحماية المالية للمستهلك. (البنك المركزي المصري، 2017، ص 5).

ومن خلال التعريفات المختلفة يمكن ملاحظة عدة محاور أساسية يركز عليها الشمول المالي وهي (1)-الوصول للمنتجات والخدمات المالية المتنوعة والمبتكرة من جهات رسمية بأقل التكاليف،(2)-استخدام المنتجات والخدمات المالية المتنوعة بشكل متكرر ومنتظم، (3)-جودة استخدام المنتجات والخدمات المالية، (4)-التنظيم والرقابة لتحقيق الاستقرار المالي وحماية المستهلك.

ومما سبق نخلص إلى المفهوم الذي سوف يتبناه البحث وهو "أن الشمول المالي عبارة عن عملية مستمرة ومستدامة تشارك فيها جميع الجهات المسؤولة في الدولة، وتهدف بشكل عام إلى تطوير النظام المالي وتقويته بشكل يجعله قادرًا على مواجهة الأزمات المختلفة، وأيضًا بما يدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن تلك العملية تطبيق مجموعة من السياسات التي تعمل على دمج جميع السكان من مختلف الفئات في النظام المالي الرسمي، وذلك من خلال توفير مجموعة من الخدمات المالية المبتكرة التي تناسب احتياجاتهم بتكلفة معقولة وجودة عالية".

3/1 أبعاد الشمول المالي:

يتضمن مفهوم الشمول المالي عدد من الأبعاد الأساسية التي ينبغي مراعاتها عند تطبيق الشمول المالي، وتتمثل تلك الأبعاد في: (1) سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، (2) الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كافة المواطنين، (3) تعزيز جودة الخدمات المالية. (AFI, 2019, pp.4-5; IMF, 2020, p.4)

أولاً: الوصول للخدمات المالية:

يقصد بالوصول للخدمات المالية القدرة على الحصول عليها من خلال المؤسسات الرسمية فى الدولة. ويعتمد ذلك على مدى انتشار نقاط الخدمات المصرفية مثل فروع البنوك، أجهزة السحب الآلى، الموبايل البنكى. وينبغى الإشارة إلى أن توفر الخدمات المالية لا يعنى بالضرورة تحقق الشمول المالي لأن الفرد قد يتجنب استخدام تلك الخدمات لأسباب شخصية دينية أو ثقافية على الرغم من توفر إمكانية الحصول عليها.

ثانياً: استخدام الخدمات المالية:

يشير ذلك البعد إلى مدى انتظام ومداومة العملاء على استخدام الخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفى بشكل متكرر. وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

ثالثاً: جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية قياس جودة الخدمات المالية من أصعب التحديات التى تواجه صانعى القرار، ويتطلب ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة مزيداً من البحث والدراسة ووضع الأسس التى تمكن من قياس ومقارنة جودة الخدمات المالية المقدمة. فبعد الجودة ليس بعداً واضحاً ومباشراً فهناك العديد من العوامل التى تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك، وفعالية القوانين التنظيمية بالإضافة إلى حماية المستهلك، وشفافية المنافسة فى السوق.

4/1 الشمول المالي في مصر:

1/4/1 وضع الشمول المالي في مصر:

يسعى البنك المركزي إلي تطبيق الشمول المالي في مصر، ويعتبره هدف استراتيجي في ظل دوره المهم في توفير نظام مالي مستقر وما يترتب علي الشمول المالي من خلق مزيد من فرص النمو وضم عدد كبير من المستبعدين من الوصول إلي الخدمات المالية وبالتالي الحفاظ علي الاستقرار المالي والاجتماعي، فقد أصدر المركزى المصرى العديد من التعليمات التى تستهدف تعزيز الشمول المالى كان من أهمها فتح فروع مصغرة للبنوك والتي صدرت فى عام 2014 للتوسع فى تقديم الخدمات المصرفية، وما تلاها من تبنى استراتيجية قومية للشمول المالى فى عام 2016، وفيما يلي استعراض لبعض البيانات حول الشمول المالى فى مصر والتي تتمثل فى (البنك المركزى المصرى، 2022):

- امتلاك حوالي 42.3 مليون مواطن من البالغين (فوق ال 15 عام) لحساب رسمي فى أحد البنوك أو مكاتب البريد المصرى فى عام 2022.
- إصدار حوالي 4.5 مليون بطاقة بواسطة 2800 مؤسسة حكومية للحصول علي المرتبات، و سبعة مليون بطاقة لأصحاب المعاشات.
- قيام 32 بنك من البنوك المصرية البالغ عددها 38 بنك بتقديم خدمات مصرفية عبر الانترنت.
- ارتفاع عدد النساء المستفيدات من الشمول المالى حيث بلغ 18.3 مليون امرأة بمعدل نمو 210% خلال الفترة(2016-2022)
- ارتفاع عدد البطاقات مسبقة الدفع حيث بلغت 28.6 مليون بطاقة فى عام مقارنة بعام 2021 والتي بلغت 26.1 مليون بطاقة.
- ارتفاع عدد محافظ الهاتف المحمول من 30.4 مليون محفظة فى عام 2022 مقارنة بعام 2021 والتي بلغت 25.2 مليون بطاقة.
- ارتفاع عدد نقاط الإتاحة المالية (والتي تشمل فروع المؤسسات المالية، وماكينات الصراف الآلي، ونقاط البيع الإلكترونية، ومقدمي خدمات الدفع) من 703 ألف نقطة فى عام 2021 إلى 793 ألف نقطة فى عام 2022.

2/4/1 معوقات الشمول المالي في مصر:

هناك مجموعة من المعوقات أمام تطبيق الشمول المالي في مصر والتي يجب دراستها بعناية ووضع استراتيجيات مناسبة للتغلب عليها لتعظيم الاستفادة من فرص تطبيق الشمول المالي المتاحة في مصر، وتتمثل تلك المعوقات فيما يلي:

أ - انخفاض مستويات الدخل:

يعتبر أحد أهم المعوقات أمام تطبيق الشمول المالي ما يواجهه الاقتصاد المصري من انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وما يترتب عليه من انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض مستويات المعيشة والذي ينعكس أثره علي تراجع معدلات الادخار القومي وتراجع إمكانية تعامل هؤلاء الأفراد مع البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب البريد، فضلاً عن سوء توزيع الدخل. (حسني، 2017)

ب - ارتفاع معدلات الفقر:

ساهم انخفاض مستويات الدخل وسوء توزيع الدخل في ارتفاع معدلات الفقر حيث بلغت 29.7% خلال العام (2020-2021) ويقع حوالي 30 مليون من السكان تحت خط الفقر، مما يعني أن حوالي 30 مليون شخص مستبعدين من التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2021)

ج - ارتفاع معدلات البطالة:

تسهم زيادة معدلات البطالة في تراجع دور الشمول المالي في مصر حيث تؤدي إلي انخفاض حجم الدخل التي يحصل عليها الأفراد، ومن ثم عدم تمتع تلك الفئة من الأفراد العاطلين عن العمل من الوصول للخدمات المالية والمصرفية. ولقد سجلت معدلات البطالة في الربع الثالث من العام 2022 حوالي 7.4% من إجمالي قوة العمل وبلغ عدد العاطلين 2.25 مليون عاطل. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2022)

د - ارتفاع معدلات التضخم:

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلي تآكل القوي الشرائية وتدهور قيمة العملة وزيادة حجم إنفاق الأسرة علي السلع والخدمات ومن ثم انخفاض معدلات الادخار والذي يعيق ويحد من زيادة وانتشار الشمول المالي. حيث بلغت نسبة التضخم السنوي في مصر في مارس 2023 حوالي 33.9%. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2023).

هـ - ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي:

تؤدي زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد إلي تراجع انتشار الشمول المالي حيث يعنى ذلك وجود عدد كبير من المشروعات والعاملين لا يتعاملون مع البنوك والمؤسسات المالية.

و - ضعف مؤشر الكثافة المصرفية:

توجد علاقة طردية بين مؤشر الكثافة المصرفية والشمول المالي فكلما زاد وانتشر عدد البنوك وفروعها كلما زاد مستوى الشمول المالي. وعلى العكس فضعف مؤشر الكثافة المصرفية يمثل عائق نحو زيادة في الشمول المالي. ويتضح ضعف مؤشر الكثافة المصرفية في مصر ليسجل 22800 في عام 2019 وهي نسبة بعيدة عن النسبة العالمية التي تدور حول 11500 مواطن لكل فرع بنكي. (حسني، 2017)

ز - ارتفاع درجة التركيز المصرفي والجغرافي للبنوك:

وبالنظر إلي التركيز المصرفي والجغرافي للبنوك نجد أن معظم فروع البنوك ووحداتها المصرفية تتركز في الأحياء والمناطق الأعلى دخلاً ويقل تواجدها في الأقاليم والقرى والأحياء والمناطق الأقل دخلاً.

ى - ضعف الوعي المالي والثقافة المصرفية وانتشار الأمية المالية:

يمثل ضعف الوعي المالي والثقافة المصرفية واحد من العوائق المؤثرة علي انتشار الشمول المالي نظراً لعدم الوصول لعدد أكبر من العملاء وعدم معرفتهم بالخدمات المصرفية التي يمكن الحصول عليها.

3/4/1 دور البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي وأهم مبادراته:

تلعب البنوك المركزية علي مستوى العالم بصفة عامة وعلي المستوى المحلي بصفة خاصة دور حيوي ومهم في تعزيز تطبيق الشمول المالي لوجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي، فعلي مستوى مصر نجد أن البنك المركزي المصري يقوم بتولي عملية تعزيز الشمول المالي من خلال توفير بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة لتستوعب حجم المتطلبات لتطبيق الشمول المالي، وتحقيق الحماية المالية للمستهلك لزيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي، بالإضافة إلي ذلك العمل علي تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع، وتبني مجموعة من المبادرات وتتمثل تلك المحاور والمبادرات فيما يلي:

- قيام المعهد المصرفي المصري بإطلاق مبادرة "علشان بكرة" عام 2012 ويستهدف البنك المركزي من هذه المبادرة رفع الوعي المالي وتطوير منتجات وخدمات مالية تتناسب مع الأطفال والشباب في مصر.
- قيام البنك المركزي بإصدار العديد من التعليمات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، كان من أهمها تعليمات فتح الفروع الصغيرة للبنوك في المناطق الريفية، والتي صدرت في ديسمبر 2014 للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، وبالتالي توسيع نطاق مقدمي الخدمة للوصول لأكبر عدد ممكن من السكان مع إمكانية تقديم خدمات مبتكرة عن طريق الهاتف مثل دفع الفواتير والمدفوعات الحكومية.
- قيام البنك المركزي بتحديث لوائح خدمات الدفع المتنقلة في نوفمبر 2016 للسماح بعملاء البنوك بإرسال وتلقي الأموال والتحويلات من خلال الهاتف الخاص بهم.
- إصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت للتقليل من المخاطر المصاحبة للتعاملات البنكية عبر الإنترنت، وتوفير أمن المعلومات لحسابات العملاء لتجنب سرقتها، ومن ثم تعظيم الوصول لعدد أكبر من العملاء.
- قيام البنك المركزي بإطلاق مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام 2016 بشريحة 200 مليار جنيه بفائدة 5% متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة 7% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة 12% لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة.
- إنشاء المجلس القومي للمدفوعات في عام 2017 الذي يهدف إلي خفض أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، ودعم وتحفيز استخدام الخدمات الإلكترونية ودعم نظم الدفع الإلكترونية وضم عدد كبير من الأفراد خارج القطاع المصرفي إلي التعامل داخل الجهاز المصرفي وتخفيض تكلفة انتقال الأموال وزيادة الحصيلة الضريبية.

- قيام البنك المركزي بإطلاق مبادرة "حساب لكل مواطن" في عام 2017 لدمج أكبر عدد من فئات المجتمع إلي النظام المالي عبر تشجيع المواطنين علي فتح حسابات بنكية وتسهيل عملية فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدني لفتح حساب.

4/4/1 مؤشرات الشمول المالي في مصر:

أولاً: تحليل بُعد الوصول إلى الخدمات المالية:

سيتم تحليل بُعد الوصول للخدمات المالية من خلال استعراض مؤشرين مهمين، وهما مؤشر امتلاك حسابات مصرفية في مؤسسة مالية رسمية، ومؤشر السحب من خلال ماكينات الصرف الآلي.

أ- مؤشر امتلاك حسابات مصرفية في مؤسسة مالية رسمية:

يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية للأفراد البالغين أكثر من 15 عاماً الذين أبلغوا عن امتلاكهم حساباً واحداً على الأقل في أحد البنوك أو مكاتب البريد، ويمثل مؤشر رئيسي للشمول المالي.

ويوضح الجدول التالي نسبة ملكية الحسابات المصرفية في مؤسسة مالية رسمية:

جدول رقم (1-1)

مؤشر نسبة ملكية الحسابات المصرفية في مؤسسة مالية رسمية

السنة	2011	2014	2021
نسبة امتلاك حساب مصرفي في مؤسسة رسمية للسكان فوق الـ 15 عام	9.72%	14.13%	27.44%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البيانات Global Findex بالنظر إلي هذا المؤشر نجد أن معدل ملكية حساب في مؤسسة رسمية للبالغين أكثر من 15 سنة في مصر بلغ مستوي جيد، حيث بلغت نسبته 9.72% في عام 2011 مقابل 27.44% في عام 2021.

ب- مؤشر السحب من ماكينات الصرف الآلي:

يمثل هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية، ويقومون بعملية السحب النقدي من أرصدهم من خلال ماكينات الصرف الآلي ATMs .

ثانياً: تحليل بُعد استخدام الخدمات المالية:

في هذه النقطة يتم تحليل بُعد استخدام المالية من خلال تناول مؤشرين مهمين، هما مؤشر الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية، ومؤشر الادخار.

أ- مؤشر الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية:

يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية للأفراد الذين قاموا بالاقتراض من أحد البنوك خلال سنة ماضية. ويوضح الجدول التالي نسب الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية:

جدول (1-2)**مؤشر نسب الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية**

السنة	2011	2014	2021
نسبة الاقتراض	3.7%	7.7%	7.3%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات Global Index

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية من 3.7% في عام 2011 ليصل إلي 7.3% في عام 2021، ويمكن ارجاع السبب في تلك الزيادة زيادة حجم التمويل المقدم من قبل البنوك للأفراد والشركات.

ب- مؤشر الادخار لدى مؤسسات مالية رسمية:

يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية للأفراد الذين قاموا بوضع مدخرات في بنوك رسمية خلال سنة ماضية. ويوضح الجدول التالي نسبة الادخار لدى مؤسسة مالية رسمية:

جدول رقم (1-3)**مؤشر نسبة الادخار لدى مؤسسة مالية رسمية**

السنة	2011	2014	2021
النسبة	0.69%	4.08%	3.55%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات Global Index

يتضح من بيانات نسبة الادخار لدى مؤسسة مالية رسمية حدوث ارتفاع في نسبة الادخار من 0.69% في عام 2011 لتصل إلي 4.08% في عام 2014 نتيجة الاحداث التي مرت بها مصر والذي دفع كثير من العملاء إلي الاحتفاظ بأموالهم في البنوك، ثم حدث تراجع في هذا المؤشر في عام 2021 ليصل إلي 3.55% نتيجة احداث كورونا والتغيرات في سعر الصرف.

أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر: بالتطبيق على البنك الأهلي المصري

ويوضح الجدول التالي مؤشرات الشمول المالي وفقاً لمعيار الاستخدام خلال الفترة (2011-2021)

جدول رقم (1-4)

مؤشرات الشمول المالي وفقاً لمعيار الاستخدام خلال الفترة (2011-2021)

المؤشر / السنة	2011	2014	2017	2021
نسبة امتلاك بطاقات ائتمان أو خصم للسكان فوق الـ 15 عام	5.9%	10.1%	25.5%	22.1%
نسبة الادخار لأفقر 40% من السكان فوق الـ 15 عام	غير متاح	18.2%	20.4%	14.7%
نسبة الادخار لأغنى 60% من السكان فوق الـ 15 عام	غير متاح	31%	37.5%	24.9%
نسبة الادخار لأفقر 40% من السكان في مؤسسة مالية رسمية	0.2%	2.4%	3.2%	1%
نسبة الادخار لأغنى 60% من السكان في مؤسسة مالية رسمية	1%	5.2%	8.2%	5.3%

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات Global Index

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- حدوث زيادة في نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمان أو خصم من 5.9% في عام 2014 إلى 22.1% في عام 2021.
- انخفاض نسبة الادخار لأفقر 40% من السكان فوق الـ 15 عام من 20.4% في عام 2017 إلى 14.7% في عام 2021 لارتفاع معدلات التضخم وحدثت جائحة كورونا وارتفاع معدل البطالة ومن ثم انخفاض مستوى الدخل.
- ارتفاع نسبة الادخار لأغنى 60% من السكان فوق الـ 15 عام في عام 2017 حيث بلغت 37.5% كنتيجة لتطبيق الشمول المالي وزيادة معدلات الفائدة، ثم انخفضت نسبة الادخار لأغنى 60% من السكان في عام 2021 إلى 24.9% نظراً لتغيرات معدلات الصرف.

- ارتفاع نسبة الادخار لأفقر 40% من السكان في مؤسسة مالية رسمية حيث بلغت هذه النسبة 3.2% في عام 2017 مقارنة ب 0.2% في عام 2011 نتيجة قيام البنك المركزي بتبني مبادرة حساب لكل مواطن، ثم انخفضت نسبة الادخار لأفقر 40% من السكان في مؤسسة مالية رسمية في عام 2021 إلي 1% لزيادة معدلات التضخم
- ارتفاع نسبة الادخار لأغنى 60% من السكان في مؤسسة مالية رسمية حيث بلغت هذه النسبة 8.2% في عام 2017 مقارنة ب 1% في عام 2011 نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة، ثم انخفضت نسبة الادخار لأغنى 60% من السكان في مؤسسة مالية رسمية في عام 2021 إلي 5.3% لزيادة معدلات التضخم وتآكل القوي الشرائية للعملة المحلية نتيجة تغيرات سعر الصرف.

ويمكن توضيح مكونات الشمول المالي والتي تتمثل في عدد فروع البنوك التجارية، وعدد ماكينات الصراف الآلي ، وعدد المودعين في البنوك التجارية، وعدد المقترضين في البنوك التجارية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1-5)

مكونات الشمول المالي خلال الفترة (2010-2021)

المؤشر/ السنة	2017	2018	2019	2020	2021
1- عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs لكل مائة ألف بالغ	17.71	18.72	20.07	22.06	27.56
2- عدد فروع البنوك التجارية لكل مائة ألف بالغ	4.88	4.99	6.64	6.76	6.79
3- عدد المودعين في البنوك التجارية لكل ألف بالغ	382.1	391.9	411.8	479.85	385.4
	9	4	7		4
4- عدد المقترضين من	103.5	116.9	123.5	123.66	119.4

أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر: بالتطبيق على البنك الأهلي المصري

9		1	1	3	البنوك التجارية لكل ألف بالغ
101.4 5%	88.43 %	79.34 %	85.69 %	95.51 %	5- الودائع المستحقة لدى البنوك التجارية كنسبة من GDP%
48.87 %	42.59 %	35.52 %	40.89 %	42.17 %	6- القروض المستحقة من البنوك التجارية كنسبة من GDP%
703.2 0	661.64	353.3 9	لا يوجد	لا يوجد	7- عدد منافذ وكلاء تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول المسجلة لكل ألف كم ²
365.6 9	292.11	224.4 7	187.2 4	140.9 1	8- عدد الحسابات المالية على الهاتف المحمول لكل ألف بالغ
4.22%	1.51%	0.44%	0.27%	0.25 %	9- قيمة المعاملات المالية عبر الهاتف كنسبة من GDP%

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF Data: FAS indicators)

يتضح من الجدول السابق مايلي:

- ارتفاع عدد ماكينات الصراف الآلي في مصر لكل 100 ألف من السكان، حيث بلغت هذه النسبة 27.56 ماكينة لكل 100 ألف من السكان عام 2021 مقارنة ب 22.06 ماكينة لكل 100 ألف من السكان في عام 2020، ويمكن إرجاع ذلك إلي انتشار الخدمات المصرفية وزيادة تواجد

- البنوك، بالإضافة إلى خطة البنك المركزي التي يسعى من خلالها إلى زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي.
- ارتفاع عدد البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ من السكان بزيادة طفيفة، حيث بلغت هذه النسبة 6.79 بنك لكل 100 ألف من السكان عام 2021 مقارنة بـ 6.76 ماكينة لكل 100 ألف من السكان في عام 2020، ويمكن إرجاع ذلك إلى توسع البنوك بإنشاء فروع جديدة لتماشي مع استراتيجية البنك المركزي لتطبيق الشمول المالي.
 - ارتفاع عدد المودعين في البنوك التجارية لكل ألف بالغ في عام 2020 بلغ 479.58 مودع ثم انخفض إلى 385.44 مودع في عام 2021 ويمكن إرجاع سبب الانخفاض إلى زيادة التعامل الأفراد خارج القطاع المصرفي علي الرغم من السياسات التي تحفز الشمول المالي نتيجة لتغيرات سعر الصرف وتآكل القوي الشرائية للعملة المحلية والبحث عن مصادر أخرى للدخل ذات عوائد مرتفعة.
 - ارتفاع عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ألف بالغ في عام 2020 بلغ 123.66 مقترض ثم انخفض إلى 119.49 مقترض في عام 2021 ويمكن ارجاع سبب الانخفاض لارتفاع معدلات الفائدة.
 - ارتفاع الودائع المستحقة لدى البنوك التجارية كنسبة من GDP % حيث بلغت هذه النسبة 101.45 % في عام 2021 مقارنة بـ 88.43 % في عام 2020.
 - ارتفاع القروض المستحقة من البنوك التجارية كنسبة من GDP % حيث بلغت هذه النسبة 48.87 % في عام 2021 مقارنة بـ 42.59 % في عام 2020.
 - ارتفاع عدد منافذ وكلاء تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول المسجلة لكل ألف كم2 من 703.20 منفذ في عام 2021 لكل ألف كم2 مقارنة بـ 666.61 منفذ في عام 2020، ويمكن إرجاع السبب في ذلك لإقرار مبادرة السداد الإلكتروني والتي استهدف البنك المركزي من خلالها نشر 100 ألف نقطة بيع إلكترونية يتحمل هو تكلفتها من أجل تحفيز البنوك

علي نشر نقاط البيع الإلكترونية بصورة أكبر في المحافظات التي لا يوجد بها الأعداد الكافية لنقاط البيع الإلكترونية.

- ارتفاع عدد الحسابات المالية على الهاتف المحمول لكل ألف بالغ من 365.69 حساب مالي لكل ألف بالغ في عام 2021 مقارنة ب 292.11 حساب مالي لكل ألف بالغ في عام 2020 ويمكن السبب في ذلك لتوسعات تطبيق الشمول المالي.

- ارتفاع قيمة المعاملات المالية عبر الهاتف كنسبة من GDP % من 4.22% في عام 2021 مقارنة ب 1.51% في عام 2020 ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلي لقيام البنك المركزي بتقديم الإصدار الجديد من القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول مما أدى إلي زيادة قيمة المعاملات المالية عبر الهاتف.

ثالثاً: تحليل بُعد جودة الخدمات المالية:

يعتمد تحليل هذا البعد على مؤشرين مهمين، هما مؤشر دفع أو تلقي مدفوعات رقمية، مؤشر الاستبعاد المالي.

أ- مؤشر دفع أو تلقي مدفوعات رقمية:

يمثل هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين قاموا باستخدام حساب مصرفي عن طريق الهاتف المحمول أو الإنترنت البنكي، أو بطاقات الخصم والائتمان لإجراء مدفوعات من حساباتهم مثل دفع الفواتير أو شراء شئ عبر الانترنت، أو إرسال وتلقي تحويلات مثل تلقي مدفوعات للمنتجات الزراعية أو تحويلات حكومية أو رواتب ومعاشات تقاعدية من القطاع العام مباشرة من وإلى حساب في مؤسسة مالية رسمية أو من خلال حساب نقدي عبر الهاتف المحمول وذلك في خلال سنة ماضية. ويوضح الجدول التالي نسبة دفع أو تلقي مدفوعات رقمية:

جدول رقم (1-6)

مؤشر نسبة دفع أو تلقي مدفوعات رقمية

السنة	2011	2014	2021
النسبة	غير متاح	8.12%	20.20%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات Global Findex

يتضح من الجدول السابق حدوث زيادة في نسبة دفع أو تلقي مدفوعات رقمية من 8.12% في عام 2014 إلي 20.20% في عام 2021 والذي يعكس الزيادة في استخدام المدفوعات الرقمية

ب- مؤشر الاستبعاد المالي:

يعبر هذا المؤشر عن نسبة الأفراد الذين أفادوا بعدم امتلاكهم لحساب في مؤسسة مالية رسمية لعدة أسباب إما لأن المؤسسات المالية بعيدة جداً أو لأن الخدمات المالية باهظة الثمن أو لعدم امتلاك الأموال الكافية أو امتلاك أحد أفراد العائلة حساب مصرفي أو لعدم ثقتهم في هذه البنوك أو لأسباب دينية.

5/1 الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر:

بالنظر إلي مؤشرات الربحية والسيولة كمقياس للأداء المالي، يوضح الجدول التالي حجم التغيرات التي طرأت علي مؤشر العائد علي الأصول والعائد علي حقوق الملكية ومؤشر السيولة. ويمكن توضيح التقدم الذي حققته البنوك التجارية خلال الفترة (2014-2021) وهي فترة تطبيق سيايات الشمول المالي على النحو التالي:

جدول رقم (1-7)

مؤشرات الربحية والسيولة خلال الفترة (2014-2021)

السنة/المؤشر	مؤشرات الربحية		مؤشرات السيولة	
	العائد علي الأصول ROA	العائد علي الملكية ROE	الأصول بالنسبة للودائع %	السائلة
2014	2,51	30,25	17.58	
2015	2,74	33,74	38.08	
2016	2,57	34,41	45.49	
2017	2,29	30,92	58.85	
2018	2.23	27.44	55.83	
2019	2.74	32.12	57.01	
2020	2.23	25.12	62.35	

52.63	27.97	2.38	2021
-------	-------	------	------

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالاعتماد علي بيانات The Global Economy ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- حدوث ارتفاع طفيف في مؤشر الربحية ممثلة في ارتفاع العائد علي الاصول من 2.51% في عام 2014 إلي 2.74% في عام 2019 نتيجة تطبيق الشمول المالي ثم انخفض في عام 2021 إلي 2.38% نتيجة جائحة كورونا.
- حدوث ارتفاع طفيف في مؤشر الربحية ممثلة في ارتفاع العائد علي حقوق الملكية من 30.25% في عام 2014 إلي 34.41% في عام 2016 مع بداية تطبيق الشمول المالي وارتفاع كفاية رأس المال وانخفاض التكاليف التشغيلية، كما حدث انخفاض في مؤشر العائد علي حقوق الملكية في عام 2021 بلغت نسبتها 27.97% نتيجة ارتفاع التكاليف التشغيلية.
- حدوث ارتفاع في مؤشر الأصول السائلة بالنسبة للودائع من 17.58 في عام 2014 إلي 62.35% في عام 2020 وهذا يعني ارتفاع قدرة البنك علي سداد الالتزامات لمواجهة طلبات السحب من قبل العملاء دون الاضطرار إلي تسييل الاصول المملوكة للبنك بأسعار غير عادلة، وانخفضت هذه النسبة في عام 2021 إلي 52.63% نتيجة زيادة طلبات السحب للودائع من قبل العملاء.

6/1 صياغة النموذج القياسي:

من خلال تعظيم الاستفادة من عرض الدراسات والأدبيات الاقتصادية السابقة التي تمت في هذا المجال، وللتعرف أثر الشمول المالي علي الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر، كان من الضروري صياغة نموذج قياسي لأحد البنوك التجارية المحلية وهو البنك الأهلي المصري، وذلك من خلال قياس الأداء المالي بمتغيرين أحدهما معدل العائد على الأصول والآخر معدل العائد على حقوق الملكية، وتأخذ معادلة النموذج الشكل التالي:

قياس أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنك الأهلي المصري:

أولاً: نموذج قياس الأثر علي العائد علي الأصول للبنك الأهلي

$$ROA = C_1 + C_2 \text{ BRANS.} + C_3 \text{ ATMs} + C_4 \text{ POS} + C_5 \text{ DM} + C_6 \text{ CA} + U$$

ثانياً: نموذج قياس الأثر علي العائد علي حقوق الملكية

$$ROE = C_1 + C_2 \text{ BRANS.} + C_3 \text{ ATMs} + C_4 \text{ POS} + C_5 \text{ CA} + C_6 \text{ DM} + U$$

حيث:

ROA : تشير إلى معدل العائد علي الأصول

ROE: معدل العائد علي حقوق الملكية

ATM: عدد ماكينات السحب الخاصة بالبنك

Branches: عدد فروع البنك

POS: عدد نقاط البيع

CA: معدل كفاية رأس المال

DM: متغير صوري يأخذ القيمة صفر في حالة السنة التي لم يتم تطبيق الشمول

المالي فيها ويأخذ قيمة واحد في حالة تطبيق الشمول المالي

U: حد الخطأ العشوائي (Error Terms)

ويمكن تناول المتغيرات كما يلي:

1- معدل العائد علي الأصول (ROA):

يقيس معدل العائد علي الأصول صافي الربح المحقق علي الأصول المستثمرة في البنك، وهو يبين مقدار الربح الذي يحققه البنك علي كل جنيه من أصوله، وهو بالتالي يعد مؤشر مهم للكفاءة الإدارية في البنك، ويبين هذا المقياس مدي فعالية إدارة أصول البنك لتحقيق أرباح ويتم حسابه من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة علي إجمالي أصول البنك. (Golin, 2001)

2- معدل العائد علي حقوق الملكية (ROE):

يشير هذا المقياس إلي صافي الربح المحقق علي أموال المساهمين في البنك، وهو يشير إلي العائد الذي يحققه المساهمين في البنك، ويبين مدي فعالية البنك في استخدام أموال المستثمرين فيه، ويتم حسابه من خلال صافي الربح بعد الضريبة علي إجمالي حقوق الملكية. (Golin, 2001)

3- عدد فروع البنك (BRANs):

يساعد انتشار فروع البنك في تسهيل وصول العملاء بصورة مباشرة إلى المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك والاستفادة منها، وينتج عن ذلك زيادة أعداد العملاء لدي البنك والذي يعظم بدوره من تحقيق معدل نمو مرتفع في تطبيق الشمول المالي.

4- عدد ماكينات السحب الآلي (ATMs):

هي عبارة عن وحدة اتصالات آلية يتم من خلالها تزويد العميل البنكي بسهولة إتمام المعاملة المالية في الأماكن العامة دون الحاجة للذهاب إلى موظف البنك لإتمام المعاملة المالية. ويرى Narteh في عام 2015 أن ماكينة السحب الآلي تمثل جزءاً من تكنولوجيا الخدمات الذاتية والتي تعتبر القناة البنكية الرئيسية لوصول العملاء للخدمات البنكية. حيث تساهم في تخفيض التكاليف، وتوسيع حجم المستفيدين من الخدمات البنكية لتغطيتها عدد أكبر من العملاء، فضلاً عن زيادة ولاء ورضا العملاء عن البنك. (Abdullai and Nyaogu, 2017)

5- عدد نقاط البيع الإلكترونية (POS):

نقطة البيع هي عبارة عن وحدة مدفوعات تسمح من خلالها لحامل كارت الإئتمان أو الخصم لإتمام مدفوعاته المالية عبر منفذ البيع أو الشراء (Williams, et al, 2018). وتتم عملية التحويل للمعاملة المالية عبر ماكينة في متجر التجزئة الذي يقوم بتحويل فوري للأموال من الأيداع المصرفي في المتجر الذي قام العميل بالشراء منه ثم بعد ذلك يتم التأكد من مدي كفاية رصيد العميل في حسابه لدي البنك لإتمام المعاملة المالية (Chude, 2014)، وتساعد نقاط البيع في تحسين الخدمات المالية المقدمة للعميل والتي تسمح بالشراء والدفع الفوري من خلال نقطة البيع.

6- معدل كفاية رأس المال (CA):

تعكس نسبة كفاية رأس المال قدرة رأس مال البنك علي تحمل الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الالتزامات، ويتم قياس نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن البنك المركزي المصري والتي تقوم البنوك باحتسابها ونشرها في التقارير المالية، ويتم حسابها من خلال رأس المال التنظيمي مقسوماً علي إجمالي الأصول (Aspal and Malhotra, 2013).

7/1 تجميع وإعداد البيانات:

لتقدير معلمات متغيرات النموذج القياسي السابق تم تجميع بيانات متغيرات هذا النموذج عن الفترة (2010-2022). حيث تم الحصول علي بيانات معدل العائد علي الأصول ومعدل العائد علي حقوق الملكية وعدد فروع البنك وعدد ماكينات السحب وعدد نقاط البيع ومعدل الكفاية لرأس المال من التقارير السنوية التي يصدرها البنك الأهلي المصري أعداد مختلفة. ونظراً لحدثة تطبيق الشمول المالي في مصر بدايةً من عام 2014 فقد تم اختيار الفترة الزمنية للدراسة بحيث تبدأ من عام 2010 نظراً لاستقرار الوضع الاقتصادي في مصر قبل أحداث 2011، وانتهاءً عام 2022 كآخر السنوات المتاحة عند القيام بعملية القياس. وتم تبويب هذه البيانات عن طريق برنامج إكسل Excel، وتم استخدام نموذج (LEST Squares(NLS and ARMA Model))

8/1 نتائج قياس النموذج:

قبل تقدير معلمات النموذج السابق، يجب التأكد أولاً من مدى سكون بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج خلال الفترة الزمنية للدراسة (2010-2022). ويجب التأكد من مدى سكون البيانات كخطوة أولى للتغلب على مشكلة الانحدار الزائف، وأيضاً التأكد من أن العلاقات الاقتصادية حقيقية وليست كاذبة أو مزيفة، ومن ثم التوصل إلى نتائج غير خادعة يمكن الاعتماد عليها.

فقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة Unit Root Test للتعرف علي مدي سكون (تتغير بشكل منتظم) البيانات للمتغيرات المستخدمة في النموذج أو عدم سكونها. إذ أن عدم سكون البيانات يعني احتواء سلسلة البيانات علي جذر الوحدة، وبالتالي وجود علاقة ارتباط بين كل من المتوسط الحسابي والتباين مع عنصر الزمن، ويترتب علي ذلك وجود علاقة ارتباط قوية وكاذبة بين المتغيرات خلافاً للواقع. وفي هذا الإطار تم الاعتماد علي كلٍ من اختبار (ديكي- فولر) Augmented Dickey - Fuller (ADF) واختبار (فيلبس - بيرون) Phillips- Perron (PP) وتم إجراء هذين الاختبارين أخذاً في الاعتبار كل من الاتجاه والثابت Trend and Intercept

ويوضح الجدول رقم (8/1) مدى سكون البيانات عند مستواها الأصلي أو عند الفرق الأول Frist Difference، وتوضح النتائج أن السلسلة الزمنية الخاصة بعدد فروع البنك تتسم بالثبات أو السكون عند المستوى الصفري بمستوى معنوية 1%، وأيضاً استقرار متغير عدد نقاط البيع عند المستوى الصفري بمستوى معنوية 10%، بينما عانت السلاسل الزمنية الخاصة بعدد ماكينات السحب الآلي، ومعدل كفاية رأس المال، ومعدل العائد علي الأصول، ومعدل العائد علي حقوق الملكية من مشكلة عدم السكون عند المستوى الصفري، ويتضح أن الفروق الأولى كانت كافية للتخلص من الجذور الأحادية حيث أصبحت هذه المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول بمستوى معنوية 5%.

أما اختبار (PP) فقد أوضح أن السلاسل الزمنية لكل من عدد فروع البنك، ومعدل كفاية رأس المال، وعدد نقاط البيع، ومعدل العائد علي الأصول كانت مستقرة عند المستوى الصفري (IO) وبمستويات معنوية علي الترتيب كما يلي 1%، و 10%، و 1%، و 1%. بينما عانت السلاسل الزمنية الخاصة بمتغير عدد ماكينات السحب، و متغير العائد علي حقوق الملكية من مشكلة عدم السكون عند المستوى الصفري، ويتضح أن الفروق الأولى كانت كافية للتخلص من الجذور الأحادية بحيث أصبحت تلك المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول بمستوى معنوية 1%.

جدول رقم (8/1)

نتائج اختبار جذور الوحدة Unit Roots Results

(اختبار (ديكي - فولر) واختبار (فيليبس - بيرون))

أخذاً في الاعتبار الاتجاه والثابت

الاختبار	ADF		PP	
	Level (I0)	1st. difference (II)	Level (I0)	1st. difference (II)
المتغير				
ROA		(-4.574)**	(-8.606)*	
ROE		(-4.445)*		(-7.697)*
ATMs		(-4.533)**.		(-9.957)*.
BRANs.	(-5.6734)*	.	(-8.497)*	
POS	(-3.7613)***		(-3.765)***	
CA		(-3.850)***	(-5.5944)*	

ملحوظة: 1- الأرقام بين قوسين تمثل القيم المحسوبة لكل من اختبار (ADF) واختبار (PP)
2- تشير * إلى المعنوية عند مستوى إحصائي 1%، و ** إلى المعنوية عند مستوى إحصائي 5%، و *** إلى المعنوية عند مستوى إحصائي 10%.

وتم تقدير معاملات النموذج بعد التأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد Multicollinerarity بين المتغيرات المستقلة لتجنب النتائج الزائفة باستخدام

طريقة المربعات الصغرى (Least Squares (NLS and ARMA)، باستخدام برنامج القياس Eviews (Version 10)، وتم الحصول على نتائج المعاملات المقدره التالية.

جدول رقم (9/1)
نتائج الانحدار الخطى لأثر الشمول المالي علي الأداء المالي للبنك الأهلي المصري

العائد على حقوق الملكية		العائد على الأصول		معاملات المتغيرات
t-statistic	القيمة	t-statistic	القيمة	
4.4230	-0.0111	4.4230	-0.0230	ATMs
0.6949	-0.0427	0.6929	-0.0225	BRANs.
2.4127	0.00107	2.4127	0.00062	POS
2.3441	-2.7262	2.3441	-1.8375	CA
2.6448	14.54288	2.6448	11.9664	DM
6.0827	46.3965	4.1419	23.1375	الثابت
	0.7715		0.8012	R ²
	4.0534		4.8372	F- Value
	1.68		1.69	D.W

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews. يتضح من نتائج التقدير في الجدول (9/1) أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.80)، وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في تقدير النموذج والمعبرة عن الشمول المالي تفسر حوالي 0.80% من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2010-2022)، أما النسبة المتبقية المتمثلة في 0.20% والمفسرة للتغير في معدل العائد علي الأصول فإنها ترجع إلي عوامل أخرى خارج النموذج. كما أوضحت النتائج ارتفاع قيمة (F-statistic) حيث بلغت 4.83 وارتفاع معنويتها الإحصائية إلى مستوى (0.04). وبالنسبة للمتغير التابع المتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية فقد بلغت قيمة

معامل التحديد للنموذج (R^2) (0.77) ، وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر حوالي 0.77% من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع ممثلاً في العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2010-2022)، والنسبة المتبقية 0.23% للتغير في العائد علي معدل حقوق الملكية ترجع إلي عوامل أخرى خارج النموذج. كما أوضحت النتائج ارتفاع قيمة (F-statistic) حيث بلغت 4.05 وارتفاع معنويتها الإحصائية إلى مستوى (0.05)، وهو ما يشير إلى ملائمة النموذج القياسي المستخدم.

وفيما يلي عرض تفصيلي لنتائج النموذج القياسي:

1- التأثير السلبي (العلاقة العكسية) لكل من متغير ماكينات السحب الآلي (ATMs) و متغير عدد فروع البنك علي كل من العائد علي الأصول (ROA) والعائد علي حقوق الملكية (ROE)، وذلك علي الرغم من وجود تأثير معنوي لعدد ماكينات السحب علي كل من العائد علي الأصول (ROA) والعائد علي حقوق الملكية (ROE)، ويمكن تفسير ذلك بأن اتجاه البنك للاستثمار في زيادة عدد ماكينات السحب وعدد فروع البنك على حساب توزيع الأرباح يؤدي إلي انخفاض العائد علي الأصول وانخفاض العائد علي حقوق الملكية. وقد يرجع السبب إلى انخفاض الوعي المالي لدي الكثير من الأفراد في التعامل مع ماكينات السحب، وضعف الابتكارات المالية المقدمة من قبل البنك، وارتفاع تكاليف فتح ماكينة سحب آلي جديدة مقابل الإيرادات المحتملة منها، كما أن سوء التوزيع الجغرافي لماكينات السحب الآلي قد يؤدي إلى خسارة الأرباح المحتملة منها نتيجة استبعاد عدد كبير من العملاء من التعامل مع البنوك. بالإضافة إلي القيود المفروضة وفقاً لتعليمات البنك المركزي علي عمليات السحب سواء من خلال ماكينات السحب أو الفروع.

2- التأثير السلبي (العلاقة العكسية) لمتغير كفاية رأس المال علي كل من العائد علي الأصول (ROA) والعائد علي حقوق الملكية (ROE) ويمكن تفسير ذلك بانخفاض حجم الأصول لدي البنك الأهلي المصري وانخفاض حجم القروض الممنوحة وبالتالي انخفاض العوائد المتولدة عنها. وقد يكون عدم الاستقرار في سعر الصرف سبباً لذلك الانخفاض نتيجة التأثير في أسعار الأصول.

3- التأثير الإيجابي والمعنوي (العلاقة الطردية) لمتغير نقاط البيع (POS) علي كل من العائد علي الأصول (ROA) والعائد علي حقوق الملكية (ROE)، ويمكن تفسير ذلك بإنخفاض التكاليف التي يتحملها البنك في مقابل التوسع في انتشار نقاط البيع. 4- وبالنظر إلي المتغير الصوري المعبر عن سنوات تطبيق الشمول أو عدم تطبيقه تبين أن هناك تأثير معنوي للشمول المالي علي العائد علي الأصول، والعائد علي حقوق الملكية.

5- وبالنسبة للعلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة فقد تبين عدم وجود علاقة سببية بين كل من عدد الفروع ونقاط البيع ومعدل كفاية رأس المال كمتغيرات مستقلة ومتغير العائد علي الأصول ومتغير العائد علي حقوق الملكية كمتغيرات تابعة، بينما توجد علاقة سببية بين ماكينات السحب الآلي كمتغير مستقل والعائد علي الأصول والعائد علي حقوق الملكية كمتغيرات تابعة.

9/1 الخلاصة:

استهدف البحث قياس أثر الشمول المالي علي الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2010-2022) من خلال التحليل القياسي، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم وضع فرضية رئيسية للبحث مؤداها أن للشمول المالي تأثير إيجابي علي الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود مجموعة من الآثار الإيجابية للشمول المالي علي الأداء المالي للبنوك التجارية، كما أوضحت النتائج فيما يتعلق بوجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة عدم وجود علاقة سببية بين كل من عدد الفروع ونقاط البيع ومعدل كفاية رأس المال كمتغيرات مستقلة ومتغير العائد علي الأصول ومتغير العائد علي حقوق الملكية كمتغيرات تابعة، بينما توجد علاقة سببية بين ماكينات السحب الآلي كمتغير مستقل والعائد علي الأصول والعائد علي حقوق الملكية كمتغيرات تابعة.

10/1 المراجع:

- البنك المركزى المصرى، تقارير سنوية، أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، تقارير سنوية، أعداد متفرقة.
- حسنى، علياء، (2017)، "ماذا يعنى الشمول المالى، وما هى عقبات تنفيذه فى مصر؟"، جريدة التحرير.
- AFI (Alliance for Financial Inclusion), (2020), "indicators of the quality dimension of the financial inclusion". Malaysia: AFI.
- Abdullai,H.M., And Nyaoga,R.B.(2017). Effect of automated teller machines usage on operational performance of commercial banks in Nakuru Count, Kenya. International Journal of Economics, finance and management Sciences, Vol.5, No3. Pp 162–167.
- Aspal,P., and Malhotra,N.(2013),Performance Appraisal of Indian Public Sector Banks. World Journal of Social Sciences, Vol.3.No.3. pp. 71–88.
- Chude,N.P., and Chude,D.I.(2014). Impact of Agent Banking on performance of Deposit Money Banks in Nigeria. Journal of Finance and Accounting. Vol. 5, No.9,pp 35–40
- Golin,J.L.(2001).The bank credit analysis handbook: A guide for analysts,bankers and investors. Singapore: J.Wiley.
- De Young,R.(2005). The Performance of Internt based business models:evidence from the banking industry. The Journal of Business,Vol 78,No3, pp 893–948.
- Sudipta Bose,A ; S,Habib Zaman and Shajul,Islam.(2017).Non-Financial Disclosure and Market-based Firm Performance:The

Initiation of Financial Inclusion, Journal of Contemporary Accounting&Economic, Volume 13,pp263–281.

- Williams, A., Olalekan, U.A and Timothy, s. (2018). Consumer trust and adoption of point of sales of selected business organizations in Lagos state, Nigeria, Applied Science Reserve Review, Vol. 5, No, 2. P 13.
- World Bank, The Global Findex Database
- Pham, M. and Doan, T. (2020) “the impact of financial inclusion on financial stability in Asian countries” ISSN vol.7 No. 6.
- Ikram and Lohdi (2015) “impact of financial inclusion on banks profitability: an empirical study of banking sector of Karachi, Pakistan” international journal of management science and business research, vol. 4.
- JIMOH, SHITTU & ATTAH (2019) “IMPACT OF FINANCIAL INCLUSION ON PERFORMANCE OF BANKS IN NIGERIA”, Fountain University Osogbo Journal of Management (FUOJM).
- Dienillah, A.and Sahara, L. (2018) “Impact of financial inclusion on financial stability based on income group countries” bulletin of monetary economics and banking, Vol. 20 N. 4.
- Kumar, R., (2017), “A Comprehensive Literature Review on Financial Inclusion”, Asian Journal of Research in Banking and Finance, Vol. 7, No.8, pp. 119–133. At: www.ajrsh.com
- Yoshino, N., and Morgan, P., (2018), “Financial Inclusion, Financial Stability and Income Inequality: Introduction”, the Sinagapre Economic Review (SER), Vol. 63.